السياسات السكانية في المجتمع الليبي (رؤية مستقبلية)

أ. عفاف سالم محمد سعيد
كلية التربية / الزاوية

المقدمة:

أصبح من الملاحظ أن العامل السكاني قد حظى في الآونة الأخيرة باهتمام المختصين بقضايا السياسات والتنمية والتخطيط ، وذلك لأن بداية أى عملية تنموية ناجحة تنطلق من الإنسان نفسه ، حيث تركز معظم السياسات السكانية على تحسين مستوى معيشة الأفراد ورفاهيتهم ، وزيادة مساهمة الشباب فى النشاط الاقتصادي وتمكينهم اجتماعياً وتنظيم هجرة السكان وحركتهم . فالسياسات السكانية هى جملة التدابير المباشرة وغير المباشرة بقصد التأثير الكمي والنوعي على السلوك الديموغرافي وفي الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان وفي إيجاد التوازن بين المتطلبات السكانية والتنمية المستدامة . وبهذا فإن السياسة السكانية تعتبر المظلة التي تندرج تحتها جملة البرامج والأنشطة التي تؤثر بطريقة مباشرة مثل (برامج تنظيم الأسرة) وغير مباشرة مثل (رفع مستوى التعليم) في متغيرات السلوك الديموغرافي وخصائصه الصحية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية.

لابد من أن تكون لكل دولة سياسة سكانية واضحة ومحددة ومتماسكة ، ومن الضروري دمج السياسة السكانية في خطة التنمية الشاملة ، بحيث يتم الاهتمام في كل قطاع من خلال آثار المتغيرات السكانية لا من حيث ما إذا كانت تشكل عقبة أمام التنمية الشاملة أم لا ، وإنما بوصفها مؤشر لتخطيط القوى البشرية والترابط بين السياسات السكانية والتنمية الشاملة . يتطلب تعزيز سياسات التنمية وتطويرها لتعزز قدرة المجتمع على استيعاب الولادات الحالية والمتوقعة في المجتمع ، وبخاصة في مجتمعات الدول النامية و التى تتصف بارتفاع معدل النمو السكاني السنوي ، وهذا يؤدى بدوره إلى خلق ظروف اقتصادية واجتماعية تشجع التحول إلى أسرة أصغر حجماً . لذا فى هذا البحث سنتناول تطور

السياسات السكانية فى ليبيا ومدى استجابة السياسة السكانية لحاجات المواطن فى الوقت الحالي والتطور الذى حققته تلك السياسة فى ضوء الخطط التنموية الموضوعة والمنصوص عليها فى المجال السكاني .

ولتوضيح ذلك خصصنا هذه الورقة البحثية للتعريف بمفهوم السياسة السكانية ، وماهى العوامل التي تساهم فى نجاح السياسة السكانية ، وماهي مسارات ملامح السياسة السكانية المقترحة فى ليبيا ؟، عبر المحاور الآتية :

أولاً : ماهية السياسات السكانية .

ثانياً : تطور السياسات السكانية في ليبيا .

ثالثاً : مسارات ملامح السياسة السكانية المقترحة في ليبيا .

رابعاً : المبادئ الأساسية لاتجاهات السياسة السكانية فى ليبيا .

أولاً: ماهية السياسات السكانية :

السياسات السكانية هي مجموعة التشريعات والإجراءات الحكومية التي تهدف للتأثير في نمو حجم السكان في المجتمع وتوزيعه الجغرافي . فالسياسات السكانية ركن أساسي لضمان استدامة عملية التنمية في المجتمعات، يتم وضع السياسات السكانية بناءً على دراسة وضع المجتمع وتحديد الاتجاهات السكانية داخله على الأمدين القصير والطويل ومعرفة الأسباب والعوامل المؤثرة في هذه الاتجاهات والتي تعتبر عاملاً فاعلاً فى وضع سياسات سكانية فعالة تحدد فيها متطلبات السكان بناءً على الموارد المتاحة ومن ثم استنتاج السياسات السكانية السليمة ، وفيما يلى سنعرض بشيء من التفصيل حول مفهوم السياسات السكانية وأهدافها، السياسات السكانية في إطار الواقع الديموغرافي ، العناصر المشتركة للسياسات السكانية ، العوامل التي تساهم في نجاح واخفاق السياسات السكانية

1. مفهوم السياسات السكانية :

يقتضي تحديد مفهوم " السياسة السكانية" ، التمييز ما بين السياسة السكانية المعلنة **(explicite)** والسياسة السكانية الضمنية **(implicite)** . **فالسياسة السكانية المعلنة**

هي عبارة عن تصريحات أو وثيقة لحكومة ما تعلن من خلالها عن مشروع يبتغى من خلاله التأثير على المتغيرات الديمغرافية كماً وكيفاً . ويمكن لهذه السياسة المعلنة أن تأخذ عدة أشكال منها : التدابير القانونية والوثائق الصادرة عن بعض الوزارات واللجان الحكومية وأجزاء من مخططات تنموية ، وكذلك التصريحات السياسية للحكومة وتصريحات رئيس الدولة أو بعض الشخصيات الرسمية كما يمكنها أن تدمج عدة قطاعات أو تكتفي بقطاع واحد .

أما فيما يخص **السياسات السكانية الضمنية** فتحتوي على قوانين، وأنظمة وتدابير لم تُعد أصلاً من أجل التأثير على نمو السكان وتوزيعهم ، ولكنها تقوم بنفس مهمة السياسة السكانية المعلنة و تؤدي إلى نفس النتائج بمستويات مختلفة[1] ، غير أنه من الصعوبة معرفة وتحديد السياسة السكانية الضمنية لبلد ما بسبب عدم التنسيق بين السياسات السكانية من أجل الوصول إلى هدف ديمغرافي موحد . إن جل سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، من تعليم و شغل و صحة و سكن ، تؤثر بصفة غير مباشرة على الدينامية الديمغرافية لكن يصعب تقييم مفعولها بوضوح وتحديد انعكاساتها على مكونات النمو الديمغرافي خلال مدة زمنية محددة .

و تجدر الإشارة إلى أنه في بعض الأحيان يحصل خلط بين السياسة السكانية وسياسة الخصوبة أو سياسة تنظيم الأسرة . فالسياسة السكانية أوسع مجالاً ، فهي بقدر ما تهتم بالهجرة والوفيات والخصوبة ، تعالج بعض الجوانب الأساسية لتحسين ظروف عيش السكان ، كتحسين وضع المرأة ، وتوسيع إمكانية التربية والتعليم وتحسين الوضعية الصحية.... الخ . ويمكن القول أن بلورة أي مخطط تنموي لا يأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الديمغرافية ، يبقى غير مكتمل وناقص ، وكذلك الشأن بالنسبة لتبني أي سياسة سكانية دون الأخذ بعين الاعتبار متطلبات التنمية .

يشير تراث الفكر السكاني إلى أن الاهتمام الحكومي بمسائل السكان ليس ظاهرة حديثة ، بل كان تدخل الدول والحكومات فى شكل فرض القوانين وسن التشريعات التي تشجع

الزواج ، وتنظيم أو تحديد الهجرة الخارجية ، وما شابه ذلك كانت كلها أموراً معروفة منذ أقدم العصور . وبوجه عام كانت كل هذه الإجراءات تمثل فلسفة سكانية تتساوى من خلالها القوة والرفاهية مع كبر حجم السكان . حيث حدد **أفلاطون** الحجم الأمثل من السكان في كل مدينة بحيث يتوافر الخير لكل مواطن . ولذلك ينادي بسياسة سكانية ضيقة تهدف إلى الحد من تزايد عدد السكان للوصول إلى العدد الأمثل . وكذلك **أرسطو** ينادى بضرورة تحديد عدد السكان تجنباً للفقر .إذ يرى أن زيادة عدد السكان بمعدل أكبر من معدل زيادة الأرض المستغلة تؤدي إلى خلافات اجتماعية وتعوق الحكومة عن القيام بأعمالها[2]. ولكن النقد الذي يوجه إلى نظرية كل من أرسطو وأفلاطون هو تركيزهم على الجانب الكمي في نمو السكان ، حيث أعطوا العوامل التي ترفع أو تحد من النمو السكاني أهمية كبيرة ، وأهملوا العوامل التي تؤدي إلى تنمية الموارد البشرية .

أما خلال الفترة ما بين الحربين العالمتين الأولى والثانية بلغ الدافع التوسعي للسياسات السكانية ذروته فى كل من ألمانيا وايطاليا واليابان ، حيث كان هناك كثير من الإجراءات المشجعة على زيادة حجم السكان ، مثل دفع أجور منتظمة للأسر المنجبة للأطفال ، ومكافأة أو دعم الأمومة مادياً ومعنوياً ، وحظر استخدام وسائل منع الحمل ، وتحديد الهجرة الخارجية ، والتشريعات الخاصة بتحسين النسل والسلالة ، والتي كانت تعكس دافعاً لزيادة عدد السكان ، وفى الاتحاد السوفيتي وأوربا الشرقية ، طورت برامج كجزء متكامل من مخطط بناء الدولة الاشتراكية ، وقد استندت هذه البرامج على مناهضة **ماركس** لنظرية مالثوس التشاؤمية ، فقد ذهب **ماركس** إلى أن الزيادة السكانية المفرطة " مسألة لا تعيب التنظيم الاجتماعي " ، كما استندت أيضاً على حاجة الاتحاد السوفيتي الماسة إلى حجم سكاني كبير . غير أن طبيعة السياسة السكانية فى هذه البلدان كانت إلى حد ما مسألة تفسر أو تعبر عن إرادة الحكومة فى اختيار برامجها وسياساتها[3] .

وفى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، ومع ظهور دول جديدة ، وتنامى الوعى بالمشكلات الاقتصادية فى الدول النامية والمتخلفة ، مثلت السياسات السكانية وجهة نظر

أخرى مغايرة ، ففي كثير من البلدان المتخلفة انخفضت معدلات الوفيات انخفاضاً ملحوظاً نتيجة لأسباب عديدة ، فى الوقت الذى ظلت معدلات الخصوبة تتزايد عاماً بعد عام ، وكان هذا موقفاً لم تألفه التجربة أو الخبرة الغربية . ولقد فرضت هذه المعدلات إمكانية تضاعف عدد السكان خلال جيل واحد ، ومن ثم أثارت المخاوف بأن ما يبذل من جهد لرفع مستوى المعيشة سوف يبدد سدى أمام ضرورة توفير أدنى حد ممكن من مستوى المعيشة لهذه الأعداد المتزايدة . من هنا بدأت تظهر سياسات سكانية جديدة تتجه نحو تخفيض أو على الأقل المحافظة على معدلات النمو السكاني فى كثير من البلدان النامية والمتخلفة .

ولقد عرف النصف الثاني من القرن الماضي تنظيم عدة لقاءات دورية دولية للسكان ، لكنها تختلف من حيث أهميتها وطبيعتها ويمكن إيجازها كالتالي :

1. **لقاء روما 1954** : يتعلق الأمر باجتماع للخبراء الديمغرافيين، وهو مؤتمر ذو طبيعة تقنية محضة ، لكنه مكن من تجميع المعلومات المتناثرة آنذاك في ميدان الديمغرافيا . نظم هذا الاجتماع من مدن الاتحاد الدولي للدراسات العلمية للسكان (**UIESP**) ومنظمة الأمم المتحدة،

وجاء هذا اللقاء بنظرة جديدة حول القضية السكانية ، إذ أنذر بحدوث تحول شامل ومهم يخص الدينامية السكانية .

2. **بلغراد 1965 :** ضم هذا الاجتماع الدولي متخصصين في ميدان السكان ، حيث ناقش موضوع الخصوبة لكونه يطرح مشكلاً سياسياً يهتم بقضية التخطيط والتنمية . وقد اقتصرت الأهداف المتوخاة منه على المعرفة العلمية ولم تتناول بلورة السياسات .
3. **بوخارست 1974 :** وهو أول مؤتمر حكومي حول السكان ، الذي حول الاهتمام من تبادل المعارف إلى بلورة السياسات في ظرف كان فيه النمو السريع للسكان يشكل تحدياً عالمياً . كما أن التقدم الاقتصادي كان بطيئاً بالدول السائرة في طريق النمو، مما جعل الدول المصنعة توصي ببرامج لمراقبة معدلات نمو السكان . وعلى العكس من ذلك، أجابت الدول السائرة في طريق النمو بأن" التنمية هي أحسن وسائل منع الحمل"

ورغم هذا التعارض في المواقف ، فقد تم إعداد أول وثيقة دولية لبرامج وسياسات السكان من طرف الوفود المشاركة تحت عنوان : برنامج العمل الدولي حول السكان .

4. **مكسيكو 1984** : اهتم هذا المؤتمر الدولي على مراجعة وتوسيع نطاق برنامج العمل الدولي حول السكان ، بالاعتماد على الدراسات المنجزة والمعطيات الميدانية والاستعانة بتجربة الحكومات في ميدان برنامج تنظيم الأسرة . وهكذا ومنذ 1984 تغير الرأي العام بالعديد من الدول لصالح السياسات السكانية الحكومية .
5. **القاهرة1994** : اعتبر المؤتمر الدولي حول السكان والتنمية لسنة 1994 اللقاء الدولي الأكثر شمولية في ميدان السكان ، سواء من حيث موضوعه وعدد وتنوع المشاركين فيه . بالإضافة إلى ذلك ، اعترفت الوفود المشاركة بأن الاستجابة لحاجيات الأفراد والعائلات ، أصبحت ضرورة ملحة للوصول إلى أهداف التنمية . ويعد برنامج العمل المعتمد خلال هذا المؤتمر إطاراً للسياسة السكانية الدولية لمدة 20 سنة ، 1994 — 2014[4] .

وقد وضع المؤتمر الدولي حول السكان والتنمية برنامج عمل السكان في السياق العام للتنمية ، وطالب القطاع الخاص والعمومي بالعديد من التدخلات ، و يتضمن هذا البرنامج عدداً من التوصيات التي تعالج جميع مظاهر التخطيط السكاني والتنموي وكذلك الرفاه الاجتماعي .

وبناءً على ما تم عرضه يمكن القول أنه على الرغم من الظهور المبكر للسياسات السكانية عقب الحرب العالمية الثانية في دول أسيا على وجه الخصوص ، والآمال التي علقت عليها من أجل تغيير اتجاهات السكان ، وتحقيق التحول الديموغرافي ، لم يحظ على هذه الأهمية من ناحية الباحثين . وتكفى الإشارة هنا إلى ما ذهب إليه كلاً من **"برنارد برلسون "** و**" جوزيف ستايكوس"** فيرى الأول ان ميدان البحث فى السياسات السكانية غالباً ما يكون وصفياً أو ارشادياً بدلاً من أن يكون تحليلياً . بينما يرى الثاني أن قسم السياسات السكانية فى الفهرس السكاني يشكل 3.31 % من الاستشهادات ، وإن دل هذا

على شيء فإنما يدل على قلة البحوث فى هذا المجال ، أو اقتصارها على عرض السياسات السكانية فى البلدان النامية ووصفها دون مناقشتها وتحليلها ثم ربطها بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية . ولذلك يعرف **"جوزيف ستايكوس"** المدير السابق لبرنامج السكان الدولى بالأمم المتحدة السياسة السكانية بأنها عملية رسم الأهداف مصحوبة بمجموعة معينة من وسائل بلوغها وهى تتضمن نظرية تربط بعض الغايات ببعض الوسائل وتشكيل مجموعة متقنة من الوسائل ، وقد تكون هناك سياسات بدون برامج ولكنها لم تعمر طويلاً . بينما ذهب **"برنارد برلسون "** إلى تعريف السياسة السكانية على أنها مجموعة الإجراءات التى تتخذها الدولة والتى ترمى إلى التأثير فى معدل الزيادة الطبيعية من أجل تحولات كيفية وكمية للظواهر الديموغرافية[5] ، وعندما تم الاعتراف بالمشكلة السكانية دولياً عام 1966 حين أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها الشهير عن السكان والتنمية ـــ بدأ النقاش الدولى بخلاف وجدالات مريرة وحادة نظرا لتباين الظروف القومية والأيديولوجيات . فكان من شأنه جعل عملية اتخاذ قرار وضع السياسات السكانية أمراً عسير المنال [6].
فالعالم الذى نعيش فيه اليوم ، فى واقع الأمر ينقسم إلى فئتين : فئة غنية وأخرى فقيرة ، فئة متعلمة وأخرى تسودها الأمية ، فئة قائمة على الاستهلاك وأخرى ابتليت بالفقر.
ومن ثم تؤكد معظم دوريات الدراسات السكانية ان مفهوم السياسة السكانية مفهوم يشوبه الغموض . بل كثيراً ما يساعد فهمه على اعتبار أن هدف السياسة السكانية هو خفض حجم الأسرة ، والهبوط بمعدلات نموها مهما كان الوضع السكاني . ويذهب البعض الاخر إلى أن السياسة السكانية هى وسيلة ضغط من جانب الدول القوية على الدول الضعيفة تعيقها عن الازدهار والتقدم[7] .

وفى حقيقة الأمر أن مفهوم السياسة السكانية لا يقتصر على تنظيم الأسرة ، فالهدف الأسمى للسياسة السكانية هو رفع مستوى المعيشة للسكان ، وليس مجرد رفع متوسط الدخل القومي . ولذلك فمن الصعوبة كما أوضحنا الحصول على تعريف للسياسة السكانية

أدق من كلمة التنمية . ومن ثم يرى البعض أنه يمكن حصر تعريفات السياسة السكانية فى تعريفين أساسيين :

تعريفات محدودة تشير فقط إلى السياسات الظاهرة التي تنتهجها الحكومة إزاء العواقب الديموغرافية المحتملة . كما أن هناك تعريفاً أشمل لا يشير فقط إلى هذه السياسات ، ولكن أيضاً إلى تلك التى لها تأثير على الأحداث الديموغرافية ، أو التي يفترض أن تؤثر فيها . والتعريف المحدود الذى يركز على الهدف الظاهر هو تعريف واضح وسهل التطبيق إلى حد ما ، إلا أنه فى معظم الدول يغفل النتائج الديموغرافية للإجراءات الحكومية أما التعريف الأوسع نطاقاً فيتعرض بصورة مبالغ فيها إلى كل الإجراءات الحكومية ، مثل السياسة التعليمية أو الخدمة العسكرية التي يمكن أن تؤثر على سن الزواج ومن ثم معدل المواليد وكذلك السياسات الصحية التي يمكن أن يكون لها تأثير على معدلات الوفيات ، وخطط الإسكان بتأثيرها على إمكانية الزواج ، وكذلك حجم الأسرة أو أيضاً إنشاء الطرق الرئيسية التي من شأنها ان تؤثر على توزيع السكان . أضف إلى ذلك برامج الحقوق المدنية للحد من الفصل العرقي التي قد تؤثر على الأداء الديموغرافي . وأيضاً سياسات عمل المرأة التي تؤثر على معدلات المواليد سواء بالارتفاع أو الانخفاض، فالسياسة السكانية تشكل جزءاً من سياسة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية . كما ان السياسة السكانية فى حقيقتها ماهي إلا خطة من الخطط التنموية . وعليه فلابد من مراعاتها . ومن ثم فإن السياسة السكانية عندما نُعرفها يجب أن نأخذ بعين الاعتبار التباين الديموغرافي من بلد لآخر وتنوع الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يحيا فى ظلها السكان ويتكاثرون .

2. أهداف السياسات السكانية :

- وضع البرامج الخاصة بزيادة أو تخفيض معدل النمو السكاني .
- تحسين نوعية السكان .
- تنظيم هجرة السكان وحركتهم والتوزيع المكاني .

- إيجاد نوع من التوازن بين نمو السكان والموارد الاقتصادية بهدف تحسين مستوى معيشة السكان ورفاهيتهم .
- تضييق الفجوة بين الريف والحضر .

3. . السياسات السكانية في إطار الواقع الديموغرافي :

يرى **" مسهام "** أن دراسات الاتحاد الدولي للسكان قد أثبتت أن هناك تأثيراً ملحوظاً لظروف الإنسان الاجتماعية على سلوكه الإنجابي . تتمثل هذه الظروف في أساليب الضبط الاجتماعي. عملية الضبط الاجتماعي هذه تجعل الزيادة محكومة بسياسة رشيدة وفقاً لظروف المجتمع وأوضاعه المستحدثة ، وهذه الضوابط ومن بينها الأساليب الصحية يمكن أن تنتشر فى المجتمع لكى تغير السلوك الجمعي . وإن النتائج الاجتماعية لمعدلات توزيع السكان تعتبر مظهراً من مظاهر تنظيم الخدمات الاجتماعية بواسطة المؤسسات الخدمية المختلفة فضلاً عن أن سياسة الهجرة الداخلية سوف تؤثر فى إعادة توزيع السكان فى المجتمعات الجديدة . **من هنا يجب أن نتعرض للمتغيرات الديموغرافية والسياسات التابعة لها .**

1. **السياسات السكانية وأثرها على معدلات الخصوبة:** يقاس معدل الخصوبة بعدد الولادات للمرأة الواحدة ومن خلاله يتم قياس معدل الخصوبة العام وهو عبارة عن نسبة المواليد الأحياء فى السنة إلى عدد الإناث فى سن الحمل(15 ــ 45)، ولقد تم اعتماد هذا المؤشر نظراً لسهولة حسابه ودقته ، أن هذا المؤشر قد انخفض فى ليبيا على الرغم من عدم وجود سياسة سكانية محددة أدت إلى حدوث هذا الانخفاض وإنما يرجع ذلك إلى زيادة الوعى بالسلوك الإنجابي وزيادة تعليم المرأة ودخولها إلى سوق العمل .
2. **السياسات السكانية وأثرها على معدلات المواليد:** معدل المواليد هو نسبة المواليد الأحياء فى السنة إلى عدد السكان فى منتصف السنة ويتم استخدام هذا المؤثر للحكم

على التغير فى معدلات المواليد والتي تكون من أثر السياسة السكانية التي قد تتبعها الدولة .

3. **السياسة السكانية وأثرها على معدلات النمو السكاني :** لعله من أهم أهداف السياسة السكانية هو التأثير فى معدلات النمو السكاني " خفض أو زيادة أو ثبات " ويعد هذا التأثير مؤشراً مهماً يوضح مدى كفاءة وفاعلية السياسة السكانية ويقاس معدل النمو السكاني من خلال قسمة حاصل الزيادة السكانية فى فترة الزمنية (سنة) على عدد السكان فى تلك الفترة .

أى هو نسبة الزيادة السكانية خلال عام كامل إلى عدد السكان فى منتصف هذا العام ولذا فإن ما يوضحه هذا المؤشر هو انعكاس للسياسة السكانية التي تتبعها الدولة، أن اتجاهات معدل نمو السكان بين الانخفاض والزيادة فى هذا الاتجاه يكون معدل النمو السكاني غير منتظم فقد يتميز فى فترات بالارتفاع ويتجه فى فترات أخرى إلى الانخفاض ولعل هذا التذبذب يرجع إلى وضع الدولة من حيث الخدمات الصحية والاهتمام بالوضع السكاني هذه السياسات يمكن تحليلها ومعرفتها من خلال دراسة وتحليل اتجاه وضع السكان فى الدولة ، والسؤال المهم هنا **ما هو نوع الاتجاه الذى يتميز به النمو السكاني فى ليبيا ؟** وللإجابة على هذا السؤال لابد من التطرق إلى وضع السكان فى ليبيا .

لقد سجل المجتمع الليبي تغيراً كبيراً فى خصائصه الديموغرافية عبر الفترة الزمنية 1970 ـــ 2012 ، ترجع إلى أسباب عديدة لعل أهمها تحسن الوضع المعيشي وانتعاش الاقتصاد الليبي فى البداية فمنذ نهاية الستينات من القرن الماضي وعند اكتشاف النفط انتعش الاقتصاد وأدى إلى عودة الليبيين المقيمين فى الدول المجاورة ، كما أن توفر السلع الأساسية والخدمات الصحية ساهم فى ارتفاع معدل النمو الطبيعي بسبب سهولة الحصول على مسكن للأسرة وتكوين أسر جديدة مماساهم فى سرعة إقبال الشباب على الزواج وبتوفر الرعاية الصحية انخفض معدل الوفيات بشكل كبير . كل هذه العوامل تجمعت ليصل متوسط معدل النمو السكاني فى الفترة 1973 ـــ 1984 إلى (4.2) .

ارتفع عدد السكان الليبيين من 2053 ألف نسمة فى عام 1973 إلى 3231 ألف نسمة فى عام 1984 ووصل إلى 4389 ألف نسمة فى عام 1995 وبلغ 5324 ألف نسمة فى عام 2006 بينما فى عام 2012 بلغ عدد السكان الليبيين 959434 ، وقد شكلت نسبة السكان الذين يقل عمرهم عن 15 سنة فى عام 1973 أكثر من 51% من الإجمالى وتشير البيانات إلى أن هذه الشريحة شكلت 49.9% فى عام 1984 ، أما فى عام 1995 فقد انخفضت نسبة السكان الذين يقل عمرهم عن 15 سنة لتشكل فقط 39% من إجمالى عدد السكان الليبيين واستمر انخفاض حجم هذه الشريحة مقارنة بإجمالي السكان الليبيين حتى وصلت نسبتها إلى 32% فى عام 2006[8]. والجدول رقم (1) يبين تطور عدد السكان خلال الفترة (1973 ــ 2012) بينما الجدول رقم (2) يوضح التوزيع النسبي للسكان الليبيين حسب الفئات العمرية خلال الفترة (1984 ــ 2012).

جدول رقم (1) تطور عدد السكان خلال الفترة (1973 – 2012)

الفترة	السكان الليبيين	السكان غير الليبيين	مجموع السكان
1973	2052372	196865	2249237
1984	3231059	411617	3642676
1995	4389739	409300	4799039
2006	5323991	349000	5672991
2012	959434	43873	1003307

المصدر :

ــ وزارة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان للسنوات 1973 ، 1984 .

ــ الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان العام 1995 .

ــ الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان العام 2006 .

ــ وزارة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، النتائج النهائية للمسح الوطني للسكان 2012 .

شكل رقم (1) تطور عدد السكان الليبيين خلال الفترة (1973 ـــ 2012)

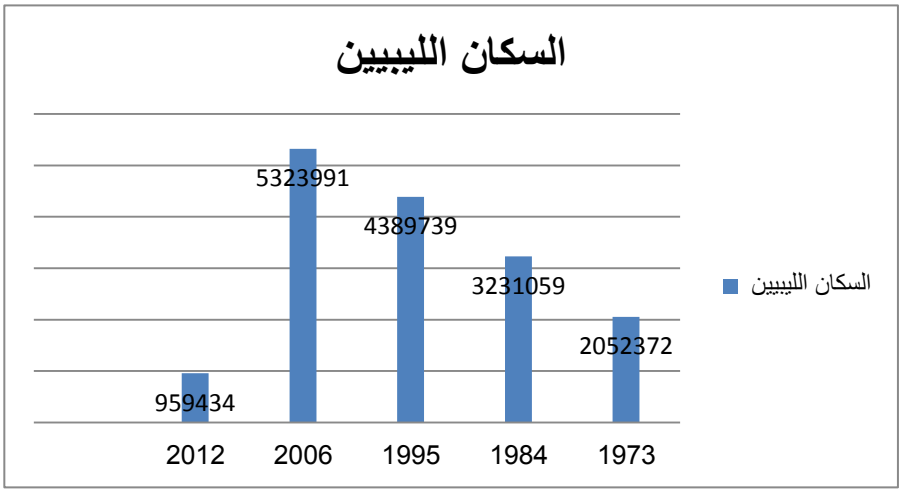

من الجدول السابق نلاحظ أن نمو السكان سجل ارتفاع كبير في الفترة 1973 ـــ 1984 حيث بلغ متوسط معدل نمو السكان الليبيين في هذه الفترة 4.21% ، ثم بدأ بالانخفاض التدريجي حتى بلغ 2.83% فى الفترة 1984 ـــ1995 وقد بلغ متوسط معدل النمو السكاني 1.77% فى الفترة 1995 ـــ 2006 ، ربما كان لعامل الهجرة دور فى معدل النمو السكاني بالفترة 1984 ـ 1973 أما العوامل الأساسية فهى ارتفاع معدل المواليد الخام وانخفاض معدل الوفيات خاصة ووفيات الرضع . ويمكن استخلاص هذه العوامل من تتبع معدلات الزواج ونسب السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة إلى إجمالي عدد السكان .

جدول رقم (2) التوزيع النسبي للسكان الليبيين حسب الفئات العمرية خلال الفترة (1984 – 2012–2006)[9]

الفئات العمرية	1984			1995			2006			2012		
	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي
0 – 14	49.6	50.1	49.9	39.0	39.1	39.1	31.4	33.2	32.3	33.1	32.8	32.9
15–64	46.8	46.3	46.5	57.1	57.0	57.0	63.9	62.4	63.2	62.2	63.8	63
65 فأكثر	3.6	3.6	3.6	3.9	3.9	3.9	4.6	4.4	4.5	4.7	3.4	4.1
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

من خلال الإطلاع على البيانات الواردة في الجدول رقم (2) تبين أن الفئة العمرية (0ـــــ14) للسكان من الذكور في سنة (1984) تمثل نسبة % 49.6 من أجمالي السكان الذكور و أن نسبة السكان الإناث من نفس الفئة لسنة (1984) تمثل نسبة 50.1 %وأن متوسط نسبة الفئة العمرية (0-14) من الجنسين لسنة (1984) تمثل نسبة % 49.9وهذا يعني أن نصف سكان ليبيا سنة (1984)خارج سوق العمل أي خارج القوى العاملة في ليبيا، كذلك نجد أن هذه الفئة العمرية (0-14) هي في انخفاض مستمر لصالح الفئة العمرية التي تليها حيث كانت تمثل نسبة(39.1 %) من أجمالي السكان لسنة (1995)، وتمثل نسبة 32.3 % من أجمالي السكان لسنة 2006 ، وكانت تمثل نسبة 32.9 %من أجمالي السكان في سنة(2012) ، أما الفئة العمرية (15-64) وهي التي تمثل نسبة السكان القادرين على العمل والمقصود هنا العمالة الماهرة والعمالة غير الماهرة فقد كانت في زيادة مستمرة حيث كانت تمثل نسبة 46.5 % من أجمالي السكان في سنة (1984) ثم أصبحت 57 % من إجمالي السكان في سنة (1995) لتصبح هذه النسبة تمثل 63.2 % من أجمالي السكان في سنة (2006) لتصبح 63 % من أجمالي السكان في سنة (2012) وهذا يعني أن الراغبين في العمل في زيادة مستمرة وهم يضغطون على سوق العمل أما الفئة العمرية (65 فـأكثـــــــــر) فزيادة كانت فيها طفيفة مقارنة بالفئة (15ـــ 64) وأن النسبة كانت تمثل من أجمالي السكان 3.6% ، 3.9% . 4.5% ، 4.1% ، على التوالي في السنوات (2006 ، 1995، 1984 ،

2012) وهذا يعنى أن الزيادة النسبية من إجمالي السكان فى هذه الفئة سيضغط على صندوق الضمان الاجتماعي . من خلال عرض الجدول رقم (2) وتحليله تبين أن الفئات العمرية للسكان لها ارتباط وثيق بتأثير على سوق العمل وذلك نتيجة لانتقال الفئات العمرية من فئة السكان خارج سن العمل إلى فئة السكان داخل سن العمل وهذا نتيجة للتسلسل الزمني .

شكل رقم (2)
التوزيع النسبي للسكان الليبيين حسب الفئات العمرية خلال الفترة(1984 – 2006 – 2012)
التوزيع النسبي للسكان الليبيين حسب الفئات (0 – 14)

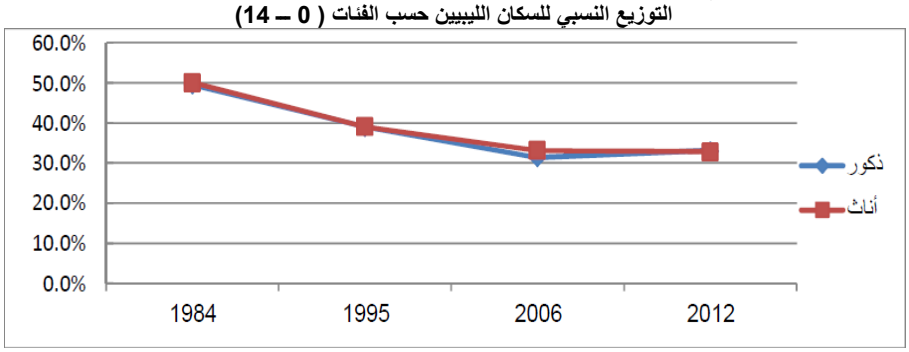

التوزيع النسبي للسكان الليبيين حسب الفئات (15 – 64)

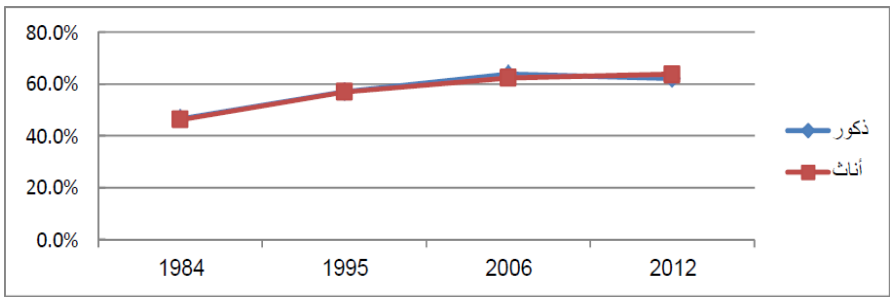

التوزيع النسبي للسكان الليبيين حسب الفئات (65 فأكثر)

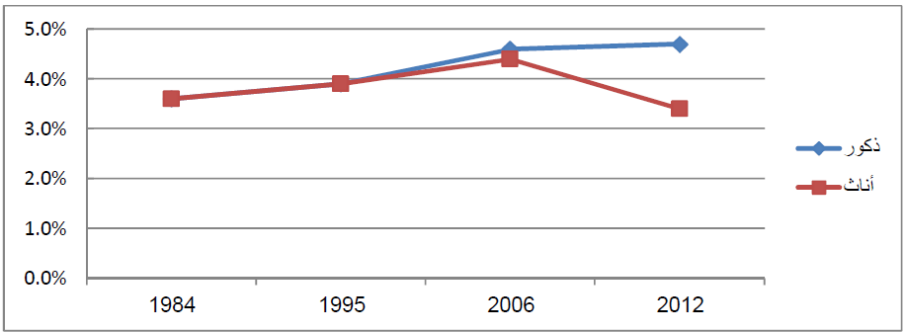

4. **السياسة السكانية وأثرها على مؤشر التحضر :** قد تواجه الدولة مشكلة الهجرة من الريف إلى المدينة ويؤدى ذلك إلى تضخم المدن الأمر الذى يترتب عليه مشكلة السكن والخدمات والتزاحم إضافة إلى عملية الزحف على الأراضي الزراعية لغرض تحويلها على مبانى ومساكن[10]، ولذا قد تضع الدولة سياسة سكانية للحد من هذه الهجرة فإذا كانت انعكاس هذه السياسة أدى إلى انخفاض نسبة سكان المدن عن الريف فإن هذا المؤشر يدل على نجاح هذه السياسة

5. **العناصر المشتركة للسياسات السكانية :** رغم وجود اختلافات بين السياسات السكانية، فإنها تتضمن عددا من العناصر المشتركة التي يمكن تلخيصها فيما يلي :

أ) المبدأ الأساسي : يتجلى في كون النصوص الرسمية المحدثة للسياسات تبدأ غالبا بتبرير أسباب وضع سياسة سكانية ، أو عرض حوافز هذا القرار، وذلك على شكل تحليل ديمغرافي للمشاكل المتعلقة بالنمو وتوزيع السكان من خلال الأرقام التي تعطي نظرة عن الحاضر المستقبل .

ب) الأهداف : يكون المبدأ الأساسي في كثير من السياسات السكانية متبوعا بتصريح حول الأهداف المتوخاة، التي يمكن أن تكون عامة معلنة بشكل إجمالي أو تشكل أحيانا أهدافا محددة أو خاصة .

ج) تحديد الأهداف والأولويات : يقصد بذلك تحديد السياسات السكانية لأهداف ديمغرافية دقيقة مثل بلوغ مستوى معين من الخصوبة أو الوفيات داخل أجل محدد .

د) الإجراءات السياسية والبرامج : هناك عدد كبير من السياسات تتضمن التدابير والإجراءات والبرامج التي تعتزم البلاد اتخاذها لتحقيق هدف ما .

ه) التنفيذ والتدبير المؤسساتي : تحاول عدة بلدان ضمان نجاح تنفيذ سياساتها بتعيين مسؤولين عن التنسيق أو مراقبة السياسة السكانية، أو عن طريق إحداث جهاز خاص يتكلف بهذه المهام . بالإضافة إلى ذلك، ونظراً لإمكانية تأثير بعض القوانين المعمول بها على النمو الديمغرافي، فإن فعالية تطبيق السياسات السكانية تستلزم أحيانا إصلاحات في التشريعات والقوانين .فقد توصي هذه السياسات بإعادة النظر في التشريع الذي له صلة بالموضوع أو بضرورة مراجعة القوانين التي تتعارض مع أهدافها .

إن المصادقة على سياسة سكانية ما، لا تعني ولا تضمن تنفيذها، ولهذا فغالبا ما يتم إنشاء "مجلس للسكان " يجمع بين عدة وزارات أو تعيين وحدة ديمغرافية تقنية، حيث يعتبر هذا التعيين ضمانا لنجاح أنشطة هذه السياسة .[11]

العوامل التى تساهم في تحقيق السياسة السكانية

تواجه السياسة السكانية عوامل نجاح وعوامل إخفاق، تختلف من بلد لآخر، ومن أهم هذه العوامل :

أ ـ التوافق أو التعارض مع الثقافة السائدة:

لا تتوفر عوامل النجاح للسياسة السكانية التي تسيطر فيها معتقدات دينية أو ثقافات شعبية ذات علاقة بالسلوك السكاني إلا إذا كانت تتوافق مع هذه المعتقدات .لأن هذه المعتقدات تشكل عقبات أمام وضع وتنفيذ السياسات، فيجد المسؤولون أنفسهم أمام وضع حرج وصعب إذا هم تصدوا لهذه العقبات، وبخاصة ما يتعلق منها بالتقاليد الشعبية المتجذرة في أفكار وعقول الناس كالاتجاه نحو الإكثار من البنين وتضخيم حجم الأسرة من أجل التباهي

بها، أو الزواج المبكر أو غير ذلك . وهكذا تتجه الحكومات إلى الابتعاد عن التدخل في المسائل السكانية الحرجة.

ب ـ اهتمام الحكومة والسياسيين بالمسألة السكانية:

تدعم الحكومة البرنامج السكاني وتحدد أهدافه وتعمل على تعميمها فإن هذا يسهل تطبيقها، وخاصة فيما إذا وضحت إمكانية الدعم على مختلف المستويات، فعندها تكون ثمة ضرورة لاقتناع كافة العاملين بجدوى الإجراءات المتخذة في مجال السكان وإلا سيكون مصير البرنامج الفشل.

ج ـ العوامل التي تساعد على نجاح السياسة السكانية وإمكانية تنفيذها:

1- دعم الجهود الوطنية من خلال برنامج وطني متكامل يعمل على تعزيز الموروث الثقافي الإيجابي والحد من المؤثرات والممارسات السلبية التي تعيق المحاولات الجادة في تنظيم الأسرة والإنجاب وتركيب الأسرة وتحسين موقعها.

2 ـ تكثيف فعالية المنظمات والاتحادات والنقابات والهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية لتكوين رأي إيجابي اتجاه القضايا المتعلقة بالسلوك الإنجابي والصحة العامة وبخاصة صحة الأم والطفل.

3- مشاركة الهيئات التشريعية والتنفيذية كافةً في تعزيز ودعم المؤثرات الإيجابية المتعلقة بقضايا السلوك الإنجابي والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.

4 ـ تطوير نظم التعليم ومناهجه في مختلف مستوياته بهدف توسيع المعارف المتعلقة بالتربية السكانية والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، وكذلك تصميم وتنفيذ برامج تعليمية وإعلامية وخدمية موجهة نحو الحد من الظواهر السلبية في السلوك الإنجابي العام وبخاصة الزواج المبكر، الإنجاب المبكر، زواج القربى، الحد من تفضيل الذكور على الإناث.

5- تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمرأة وتمكينها من اتخاذ القرارات أو المشاركة في اتخاذها وبخاصة المرأة الريفية من خلال تطوير التدريب والإعداد والتعليم

المهني، ومشاركة المرأة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة والعمل على الاستفادة من قدراتها ومؤهلاتها في سوق العمل.

6 - تكثيف الجهود الوطنية لتحقيق أعلى معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة متوسط دخل الفرد السنوي، وتحسين مستويات المعيشة، والقضاء على مظاهر الفقر والجوع وسوء التغذية والأمية، مع المحافظة على حقوق الأجيال القادمة(التنمية المستدامة) **. وهذا يتم عن طريق:**

أ. تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المحلية.

ب. تحسين مستوى الأداء الاقتصادي عن طريق تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات الوطنية وزيادة فرص العمالة والاستخدام، ونقل التكنولوجيا.

ج. تفعيل سياسة التعددية الاقتصادية وتحفيز القطاع العام والقطاع الخاص، لكي يقوم كل قطاع بدوره في عملية التنمية الشاملة، وبخاصة فيما يتعلق بإقامة الصناعات التي تعتمد على المواد الخام المحلية، وتنوع النشاط الإنتاجي بهدف الإحلال محل الواردات.

7 - تهدف السياسة السكانية إلى تحقيق التوزيع السكاني المكاني المتوازن، والذي يلبي احتياجات التنمية الشاملة، ودمج النمو الحضري في سياق التنمية المستدامة وهذا يتطلب:

أ. تعزيز التنمية المستدامة والمنصفة التي تؤدي إلى التوزيع المكاني السكاني الأكثر توازناً، كما تؤدي إلى خفض الهجرة من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية.

ب. تقوية البنى الأساسية للأسرة وتطويرها في المدن الصغيرة، متوسطة الحجم توسيع قدراتها الاستيعابية بهدف تقريب الفوارق بين الريف والمدينة أو بين المناطق لتقليل الهجرة من الريف إلى المدينة.

ج. تشجيع التنمية الريفية وخلق فرص عمل وتأمين دخول إضافية تؤدي إلى جذب واستقرار السكان في المناطق الأقل كثافة.

8 - المحافظة على البيئة وحمايتها عن طريق التحكم بالعوامل التي تؤدي إلى ترديها وتخفيف الآثار السلبية المتبادلة بين البيئة والسكان، من خلال التخطيط الإنمائي والبيئي

والسكاني طويل الأجل وخلق الوعي البيئي لحماية البيئة من التدهور السريع عن طريق الإعلام والاتصال السكاني ومناهج التربية والتعليم .وإصدار التشريعات واللوائح الخاصة بحماية البيئة والمحافظة عليها.

د ـ العوامل التي تؤدي إلى إخفاق السياسة السكانية:

1 ـ قصور الدراسات السكانية واختلاف آراء واضعيها يفترض أن يتم وضع السياسة السكانية بالاستناد إلى نتائج ودراسات أنجزت من قبل وضع هذه السياسة، لكن الدراسات السكانية ما تزال قليلة أو غير موجودة وبخاصة في الدول التي تعاني من مشكلات سكانية.

2 ـ تعرض تنفيذ السياسة السكانية بالواقع وفي حالات كثيرة لصعوبات مالية ناجمة عن عدم القدرة على رصد الأموال اللازمة لتنفيذ بعض ما توصي به ، سواء أكان برنامجاً سكانياً تنموياً مكلفاً أم كان صعوبات فنيةً ناجمةً عن عدم توفر الاختصاصيين والخبراء القادرين على صياغة أي برنامج سكاني وتنفيذه.

3 ـ تعارض السياسة السكانية مع المصالح الفردية أو المصالح السكانية العامة فإن الأفراد المستهدفين يعارضون ويقاومون وضع هذه السياسة أو تنفيذها إن وضعت لذلك يجب أن تكون السياسة السكانية غير بعيدة عن عادات وتقاليد الأفراد، بالإضافة إلى أنها يجب أن تلبي احتياجات الأفراد إلى حد كبير[12] >إن تحقيق تنمية السياسة السكانية يعد الشغل الشاغل لأى دولة ، وذلك لأن حل أى مشكلة يجب أن يبدأ بمسببات هذه المشكلة ، والتى تتلخص بعدم وجود استراتيجية سكانية ثابتة .

لذلك فإن صياغة سياسة سكانية مقبولة بات الشاغل الأول لكثير من الدول ، وخاصة دول العالم الثالث، التى يهمها تحقيق اكتفاء ذاتى من جميع النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وهذا يعنى الاهتمام بالإنسان فيها والعمل على توعيته وإعداده الإعداد المناسب ليصبح ملماً بالقضايا الحيوية المختلفة ، وبالتالى يصبح عاملاً مساعداً فى تحقيق تقدم هذه الدول وليس عاملاً معيقاً .

وبشكل عام يمكن صياغة بعض العوامل الأساسية التى تساهم فى تحقيق تنمية *السياسة السكانية المنشودة ، وهى :*

1. ضرورة البدء بدعم الموارد البشرية وتحديد مواقع الإفادة من إمكاناتهم وطاقاتهم والكشف عن مواطن الضعف فيهم من نقص فى المهارات والقدرات والمعارف والعمل على إزالتها من خلال الدورات التنظيمية والتدريبية فى مختلف المجالات والاختصاصات . ومن هنا فإنه يجدر بنا التذكير بأن ليبيا قد قطعت شوطاً لا بأس به فى هذا المجال على أساس معدلات النشاط الاقتصادي للذكور والإناث ، حيث حققت معدلات النشاط الاقتصادي الإجمالي للسكان ارتفاعاً ملحوظاً حيث ارتفع من 51.23% عام 1973 إلى 69.68% عام 2006 وسجل هذا المعدل على مستوى النوع تطوراً هو الآخر ليرتفع من 53.0% إلى 70.14% للذكور ومن 49.25 إلى 69.18% للإناث خلال نفس الفترة . كما توضح هذه المعدلات ، أن معدلات نشاط الإناث هى أقل من معدلات نشاط الذكور طيلة الفترة ، إلا أن الفارق بين المعدلين أخذ يتقلص من فترة إلى أخرى حتى بلغ درجة واحدة عام 2006 بعد أن كان 4 درجات فى عام 1973[13].
2. دعم الموارد المتاحة وفق أولويات تسمح بتوظيف المورد البشرى المتاح والاستفادة من التقنية المحلية عوضاً عن التقنية الأجنبية ، أي تحقيق الاكتفاء الذاتي المطلوب .
3. التخطيط الفعلي فى سبيل تحقيق العدالة النسبية فى الفرص الاجتماعية بين الريف والمدينة ، وبين الشرائح الاجتماعية المختلفة . الأمر الذى يقلل من فرص الهجرة من الريف إلى المدينة ، وقد بلغ تعداد السكان فى ليبيا لعام 2012 (959434) ، منهم (850911) فى الحضر و(108523) فى الريف[14] .
4. الاعتماد على التخطيط العلمي فى المجالات المختلفة ، الانتاجية والاستهلاكية والخدمية ، خصوصاً تنمية الموارد البشرية ، بالمعنى الشامل لهذه الموارد ، وبالتركيز على مجالات التعليم والتدريب والإعلام والمشاركة .

5. التخطيط للتنشئة الاجتماعية والثقافية لنمط استهلاكي يتسق مع الحاجات الأساسية الفعلية والمنتج المحلى ، لمحاصرة الثقافة الاستهلاكية المترفة والإلزام الجماعي بهذا النمط ، فكراً وقيماً وممارسة .

يتضح لنا مما تقدم أهمية تلك العوامل فى تحقيق أبعاد تنمية السياسة السكانية التى يجب أن تكون البوصلة الموجهة لتطوير التعليم والعمل وصياغة العلاقة بينهما من ناحية ، وبين التنمية من ناحية أخرى .

ثانياً : تطور السياسات السكانية في ليبيا :

تمثل السياسات السكانية مرجعية بالغة الأهمية فى وضع وتفعيل سياسات التنمية البشرية التي تعنى بالدرجة الأولى بتوسيع الخيارات أمام الإنسان الليبي فى حياة صحية وتعليم عصري يستجيب لمستجدات العصر وفرص عمل ودخل محترم يتوافق مع متطلبات الحياة الكريمة للإنسان. فالسياسات السكانية هي التي تندرج تحتها جميع البرامج والأنشطة والفعاليات التي تؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة في المتغيرات السكانية وبالتالي فهي تلك السياسات التي تقوم بتحديد المبادئ والأهداف التي تتبناها الدولة فيما يخص القضايا المتعلقة بالسكان وذلك من أجل التأثير فى الوضع السكاني ويشمل ذلك المتغيرات ذات الصلة بالنمو السكاني والتي تتمثل فى الخصوبة ــ الولادة ـــ الوفاة ـــ التوزيع الجغرافي ـــ التركيبة السكانية مثل الفئات الشابة أو نسبة المسنين إضافة إلى جميع القضايا المرتبطة بالصحة والتعليم ويتم تنسيق السياسات السكانية من خلال قيم وثقافة المجتمع .

الشكـــل(3) السياسة السكانية في ليبيا

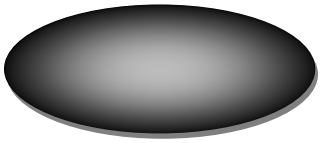

دعم النمو السكانى ← اتجاه السياسة السكانية ← دعم البعد النوعى للسكان

منطلقات السياسة السكانية

اعتبار التخطيط الاهتمام الارتقاء التنمية المكانية التشريعات الداعمة الحفاظ على الأهداف

الديمغرافى جزء بالمجتمع بنوعية حياة والعدالة الاجتماعية للنمو والتوازن البيئة والموارد التنموية أساسى من المحلى ومستوى معيشة الديموغرافية الطبيعية للألفية التخطيط واللامركزية السكان الليبيين الوطنى

الخطط الاستراتيجية **البرامج التنفيذية لتحقيق التنمية البشرية**

المصدر: وزارة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، النتائج النهائية للمسح الوطنى للسكان 2012 .

لعلنا بمناقشة وتحليل السياسات السكانية في ليبيا يمكن أن نتساءل فيما إذا كانت هناك سياسات سكانية واضحة ومحددة أما لا ؟ أن السياسات السكانية فى ليبيا تتعلق بعمل ما

تتخذه الدولة ومؤسساتها المختلفة من إجراءات وبرامج تنفيذية يكون لها علاقة بالسكان وواقع الأمر أنه لا توجد فى ليبيا جهة مركزية معينة تضع سياسات سكانية متكاملة يستند عليها فى وضع البعد التخطيطي فى الدولة .

ومن خلال الاستعراض السابق لوضع السكان فى ليبيا ومن خلال الاجراءات التى اتخذت من قبل الجهات المختلفة فإن السياسات الثابتة خلال السنوات الماضية يمكن تحديدها فى الآتي :

1. أن توفر المرافق والخدمات الصحية ومن خلال ما تقوم به من تسهيلات فى توفير الكثير من وسائل تنظيم الأسرة لمن يرغب فى الحصول عليها نجد أن هناك نوع من الدعم غير المباشرة لتنظيم النسل .
2. انتشار الوعى بأهمية تنظيم الأسرة وزيادة نسبة الالتحاق بالتعليم وزيادة نسبة مساهمة المرأة فى سوق العمل إضافة إلى ارتفاع تكاليف المعيشة جعل الكثير من الأفراد يلجؤون إلى استخدام وسائل منع الحمل بصورة ذاتية وفى ظل عدم وجود سياسة منظمة ومراكز متخصصة فى هذا الجانب ساهم بشكل كبير فى انخفاض معدل النمو السكاني خلال الفترة 1973 ــ 2006 حيث انخفض من (4.21 إلى 1.77) كما مبين بالجدول والشكل التالي .

جدول رقم (3) التغير في معدل النمو السكاني خلال الفترة (1973 – 2006)

الفترة	التغير في عدد السكان الليبيين	معدل النمو للسكان الليبيين %
1973 ـــ 1984	1178687	4.21
1984 ـــ 1995	1158680	2.83
1995 ـــ 2006	934252	1.77

المصدر :

ـــ وزارة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان للسنوات 1973 ـــ 1984.

ـــ الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان العام 1995 .

ـــ الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان 2006 .

من الجدول السابق نلاحظ أن نمو السكان سجل ارتفاع كبير في الفترة 1973 ــ 1984 حيث بلغ متوسط معدل نمو السكان الليبيين في هذه الفترة 4.21% ، ثم بدأ بالانخفاض التدريجي حتى بلغ 2.83% فى الفترة 1984 ــ1995 وقد بلغ متوسط معدل النمو السكاني 1.77% فى الفترة 1995 ــ 2006 ، ربما كان لعامل الهجرة دور فى معدل النمو السكاني بالفترة 1984 ــ 1973 أما العوامل الأساسية فهى ارتفاع معدل المواليد الخام وانخفاض معدل الوفيات خاصة ووفيات الرضع . ويمكن استخلاص هذه العوامل من تتبع معدلات الزواج ونسب السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة إلى إجمالي عدد السكان . والشكل التالي يبين التغير فى معدل النمو السكاني خلال الفترة (1973 ــ 2006) .

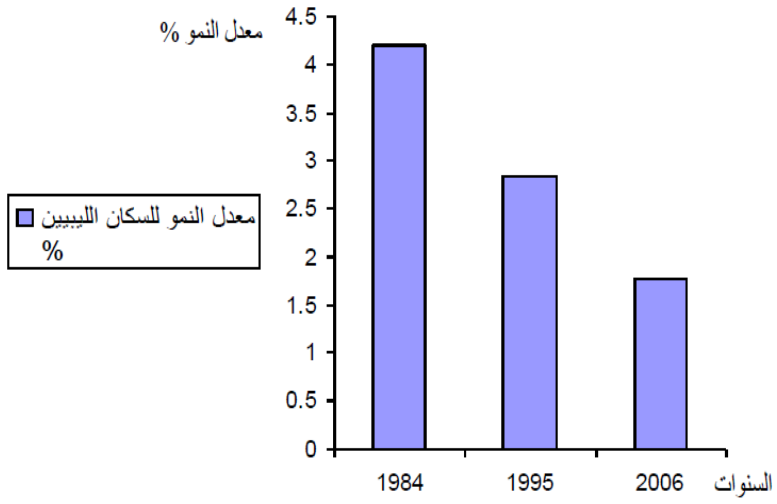

شكل رقم (4) التغير في معدل النمو السكاني خلال الفترة (1973 – 2006)

3. التشريعات النافذة تقرر منح علاوة عائلة بمعدل 4 دينار للزوجة و2 دينار عن كل طفل وبحد أقصى 16 دينار للموظف الواحد ويلاحظ أن هذه العلاوة بسيطة ولا تأثير لها على معدلات الإنجاب .
4. انعكست السياسة السكانية فى ليبيا فى شكل عناية بصحة السكان ورفع مستوى التعليم لأفراد المجتمع وذلك من خلال تخصيص وإنفاق مبالغ مالية كبيرة على قطاعى التعليم والصحة .

كل هذه الأمور السابقة توضح أنه ليس هناك سياسات سكانية أو برامج منظمة من خلال سن القوانين أو التشريعات والتي تشمل تدخل المجتمع فى عملية تحقيق التوازن بين حجم السكان ووسائل المعيشة من خلال التأثير فى معدلات الخصوبة التى تؤثر بدورها فى حجم السكان وتوزيعهم الجغرافي وتكوينهم والتي أدت بدورها إلى التأثير فى معدلات النمو السكان فى اتجاهها نحو الانخفاض إضافة إلى التأثير الواضح فى انخفاض الفئات العمرية من (0 ــ 14) سنة حيث هذا الاتجاه فى انخفاض معدلات النمو إذا لم يتم وضع السياسات السليمة فى هذا الجانب سيأتي علينا يوماً نجد أن معدل النمو السكاني قد وصل إلى الصفر وهذا سينعكس تأثيره على سوق العمل من خلال نسبة من هم سيدخلون إلى سوق العمل ومن ثم يؤثر ذلك على النشاط الاقتصادي فى داخل الدولة .

أن موضوع النمو السكاني والذى يتجه نحو الانخفاض لابد من أن يعطى الأهمية التى يستحقها بوضع السياسات السكانية الملاءمة فى هذا الشأن وعليه فإننا فى إطار تحليل هذه المشكلة نقترح الآتي :

1. استحداث جهة معينة تكون مسؤولة عن وضع السياسات السكانية بصفة عامة .
2. وضع هدف غير محدد للسياسات السكانية فى المجتمع الليبي ويقيم نسبة الإنجاز فى هذه الأهداف من فترة زمنية إلى أخرى لإجراء التعديلات حسب ما تتطلبه الظروف .
3. انتشار مراكز لتنظيم الأسرة الليبية فى جميع المدن الليبية وهذه المراكز يجب أن تمارس نشاطها وفق برامج محددة .

4. إدخال مفاهيم تنظيم الأسرة والسكان فى المناهج الدراسية .
5. إجراء مقارنة بين ليبيا وصندوق الأمم المتحدة للسكان فى البرامج المتعلقة بالسياسات السكانية خصوصاً وأن هذا الصندوق لديه خبرة طويلة فى هذا المجال .
6. توفير الإسقاطات السكانية وذلك لإعداد وصياغة السياسات السكانية على ضوء التغيرات الديموغرافية المرتقبة .
7. ضرورة أن تكون هناك خطوات تطبيقية متعلقة بإدماج التغيرات الديموغرافية فى عملية التنمية.

السياسة السكانية في مفهومها الشمولي تتقاطع مع كل السياسات بل غالباً ما تكون مرجعية لا غنى عنها لإحداث التنمية البشرية المستدامة في سعيها نحو التحسين النوعي في حياة الإنسان ومهاراته ومقدرته التنافسية بما يتجاوز الأبعاد الكمية رغم أهميتها نحو النوعية، ومما يعطى للسياسات السكانية مكانتها المتميزة في منظومة الفعل التنموي ، متطلبات تحقيق التوازن بين الحجم الفعلي والمتوقع للسكان وبين معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي والسكن والنمو في الطلب على المياه والصرف الصحي والتعليم والمواصلات والرعاية الصحية وقاية وعلاجاً والنمو في فرص العمل وتمكين الإنسان عموماً والمرأة على وجه الخصوص، وتواجه السياسة السكانية الليبية المطلوبة جملة من التحديات والصعوبات بعضها له خصوصيته الوطنية وبعضها الآخر له تواصله العالمي والإقليمي في سياق التعامل التواصلي مع دول الجوار، كما أن الاهتمام بالتمكين وبناء القدرات يدفع باتجاه التعزيز في مستوى أداء الموارد البشرية من جهة وتحقيق الشراكة في صنع التنمية البشرية واستدامتها في تجاوز ثقافة التواكل والقطعية مع مظاهر وسلوكيات التخلف والتهميش والاستبعاد الاجتماعي وتحقيق معدلات أداء عالية في منظومة الأمن والسلم الاجتماعي، ويقع في بؤرة اهتمام السياسة السكانية ضمان حقوق الأجيال القادمة بما في ذلك تفعيل ضمانات حقوق الأطفال وسلامة نموهم وتغذيتهم وضمان حسن تعليمهم وتأهليهم وحمايتهم من الأمراض السارية والمعدية وتخفيض معدلات وفيات الأمهات والأطفال

حديثي الولادة والأطفال دون سن الخامسة وتحصينهم من المظاهر السلوكية المنحرفة وتنمية الإحساس بالانتماء الوطني، كما أن الاهتمام بثقافة التنظيم العائلي والمباعدة بين الولادات يدفع باتجاه جعل السياسة السكانية أكثر استجابة لتوجهات التحسين النوعي للسكان وتشكل المعطيات الوطنية الدينية والثقافية والسياسة والاقتصادية والسكانية وكذلك المعطيات الدولية بما فيها أهداف التنمية الألفية منطلقات مؤطرة للسياسة السكانية الوطنية .

ولعل من الأبعاد المهمة التي تواجه تفعيل السياسات السكانية الاهتمام بالانخفاض الملحوظ في معدلات الخصوبة ، والتدهور الحاد في معدلات النمو الديموغرافي للدرجة التي ربما أدت إلى عدم كفايتها لتعويض الفاقد وتزايد فئة كبار السن من الشيوخ وتناقص فئة صغار السن دون سن الخامسة عشرة بما يجعل الهرم السكاني على شكل مقلوب قاعدته من الشيوخ ورأسه من الأطفال وهنا تتجه المشكلة إلى إحداث مشاكل أخرى تتعلق بالرعاية الصحية وتناقص الاستجابة للموارد البشرية الوطنية التى يحتاجها سوق العمل ولكل تداعيات أخرى لها خطورتها وانعكاساتها السلبية .

ومما سبق يمكن القول إن ملامح السياسة السكانية المقترحة لا تخرج عن كونها جملة من المبادئ والمنطلقات والأهداف والفعاليات المباشرة وغير المباشرة التي تسعى لإحداث التأثير النوعي والكمي على المعطى الديموغرافي في أبعاده المختلفة والتي تتقاطع مع كل مطالبات التنمية البشرية الوطنية .

ثالثاً : مسارات ملامح السياسة السكانية المقترحة في ليبيا :

توجد ثلاثة مسارات رئيسية كملامح للسياسة السكانية المقترحة في ليبيا وهى :

المسار الأول : هو المسار الإصلاحي الترميمي الذى يتعامل مع التشوهات فى التركيبة السكانية دون التدخل المبرمج لتغيير المعطى الديموغرافي كماً ونوعاً .

المسار الثاني : هو مسار التغيير الجدري فى آليات وبرامج التعامل مع المعطى الديموغرافي بما يحقق الاستجابة للتحديات المعاصرة ويضمن تحقيق متطلبات الأمن والسلم الاجتماعي ويركز على البعدين الكمي والنوعي .

المسار الثالث : هو مسار التوفيق الذى يأخذ من مبدأ الإصلاح والترميم جملة من الفعاليات والتوجهات وتوظيفها لتفعيل مسار التغيير الجذري فى مقاربات وتوجهات المعطى الديموغرافي ، وفى كل الأحوال فإن التركيز على المسار الثالث يؤيده تواصله مع مساري الإصلاح الترميمى والتغيير الجذري ويجعله أكثر استجابة ليتجاوز التشوهات فى الحالة السكانية والفعاليات المطبقة والتى لا تعطى للمعطى الديموغرافي تلك الأهمية المرجعية المطلوبة فى التنمية ولا حتى ادماجها فيها بالشكل المطلوب فى سياق أهميتها المرجعية[15]

رابعاً : المبادئ الأساسية لاتجاهات السياسة السكانية فى ليبيا :

توجد جملة من المبادئ الداعمة لتحديد اتجاهات فاعلة ومؤثرة للسياسات السكانية التي منها ما يلى :

1. اعتبار المعطى السكاني مكوناً رئيسياً من مكونات التخطيط الوطني بما يجعله فى علاقة تفاعلية متشابكة مع برامج ومشروعات التنمية البشرية المستدامة وإدماج المعطيات الديموغرافية في هذا التخطيط .

2. الدفع باتجاه تشجيع الزواج والحد من ظاهرة تأخر سن الزواج .

3. العمل على مراجعة تشريعات الزواج والطلاق خاصة فيما يتعلق بتحديد سن الزواج الأول وتعدد الزوجات .

4. تحقيق أعلى مستوى من التوظيف المنتج للقوى العاملة الوطنية وتحسين دخول الأفراد بما يكفل استجابة هذه الدخول لمتطلبات المعيشة المحترمة وتقليص الفوارق بين الدخول .

5. الاهتمام بإصحاح البيئة والوقاية من الأخطار الصحية للبيئة على السكان بما يهددهم بالمرض والموت .

6. جعل الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية موزعة بشكل عادل على المستوى الجغرافي وفى مستويات تستجيب لأحدث التطورات العلمية وتمكين الكل من الوصول إليها والعمل على الحد من انتشار الأمراض السارية والمعدية .

7. تطوير برامج تنظيم الأسرة ورعاية الطفولة وتحسين نوعية رياض الأطفال ومراكز رعاية الأمومة والطفولة .

8. العمل على تجاوز مشكلة الخلل فى التوزيع المكاني للسكان واعتماد جملة من الإجراءات منها :

أ. التنمية المكانية بما يحقق الاستقرار السكاني وإلغاء حالة المناطق الطاردة للسكان لأسباب تنموية والجاذبة للسكان لنفس الأسباب خاصة من المناطق الريفية إلى مراكز التجمعات الحضرية .

ب . جعل مخططات الجيل الثالث ومستهدفات البرنامج التنموي فى خدمة تحسين الأوضاع المعيشية للسكان فى المناطق المتخلفة عمرانياً وإيقاف نشوء وتوسع هذه المناطق .

ج. النظر فى إعادة التوزيع النوعي للسكان فى المجتمعات السكانية وخلق الحوافز والمعطيات الداعمة لذلك .

9. الاتجاه أساساً نحو التحسين النوعي للسكان فى سياق من توجهات التمكين وبناء القدرات من خلال العمل على إكسابهم المهارات وتنمية قدراتهم المعرفية بما يدفع باتجاه رفع مقدرتهم التنافسية بما يحقق الاستجابة لمستجدات عصر العولمة والمعرفة الرقمية وجعل التعليم فى خدمة هذا التوجه . ويتركز هذا الاتجاه على الاهتمام بنوعية وجودة الخدمات والأنشطة فى مجالات التعليم والصحة والسكن والبيئة والإعلام والمياه والصرف الصحي والترفيه الاجتماعي وثقافة المبادرة والقطعية مع ثقافة التواكل والتخلف والتهميش[16] .

النتائج والمقترحات :

يعتبر الإنسان عماد التنمية وهدفها ، لأن عملية التنمية الشاملة عملية إرادية مرتبطة بحركة المجتمع بكل طاقته نحو أهداف محددة وواضحة . كما أن التنمية لا يمكن لها أن تولد إلا بعمل واعٍ مدروس ومنسق لأجل السيطرة الاقتصادية والاجتماعية على الموارد المحلية وتسخيرها لخدمة المجتمع ، وينبغي لهذه السيطرة أن تكون حصيلة إرادة وطنية ،

فلا يمكن أن تفرض من الخارج أو تتحقق بوساطته لأنها فى الأساس تغيير عميق فى العمل والوجود والتفكير .

هذا وتتطلب عملية التنمية الشاملة التوافق بين السياسات المختلفة السكانية والاجتماعية والاقتصادية ، وهذه المسألة هامة جداً لا تتحقق بسهولة ، ولاشك أن تنمية الطاقات البشرية هي عماد التنمية فى أي مجتمع ولكنها تكتسب أهمية خاصة فى ليبيا ، البلد الغنى جداً بالموارد البشرية حاضراً ومستقبلاً وهذا إذا تمت تنمية طاقاتهم بما يمكنهم من المشاركة الفاعلة فى عمليات التنمية المستدامة وبناء القدرات الفنية والمهنية لهذه الموارد وهذه عملية شاقة جداً وتتطلب العديد من الجهود ، ولا يمكن الاستفادة منها إلا من خلال بناء الإنسان عن طريق التعليم والتدريب وتطويرهما بما يتفق والتطورات التقنية فى وسائل الإنتاج وبما يؤدى إلى رفع مستوى إنتاجية العامل ، ومما سبق توصلنا إلى النتائج التالية :

1. لا يوجد اهتمام جدى وتطبيق فعلى للسياسة السكانية الموضوعة .
2. تعود عدم معرفة أفراد المجتمع بالقضايا السكانية إلى عدة أمور، أهمها عدم توفر كتب ومراجع علمية تزودهم بالمعلومات اللازمة عن هذه القضايا .
3. يعد دعم الموارد البشرية ووضعها فى المواقع الملائمة لإمكاناتها وطاقاتها من أبرز عوامل تحقيق التنمية السكانية وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الريف والمدينة ، إضافة إلى الاعتماد على التخطيط العلمي لنواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية كافة .
4. تأتى خطط التنمية فى مجال السكان غير ملبية لحاجات المواطنين ورغباتهم ، لأنها تنطلق من الواقع ، ولا تعمل على تحسينه للوصول إلى مستوى أفضل على الأصعدة كافة .
5. لا تولى الحكومة الاهتمام الكافي لضرورة توعية أفراد المجتمع إلى وجود سياسات سكانية ، إذ أن هذه السياسة توضع دون أن يعرف بها أحد سوى واضعيها .
6. عدم وجود تنسيق فعلى بين السياسات السكانية وعملية تنفيذها على أرض الواقع .

7. عدم وجود علاقة بين السياسة السكانية والتنمية السكانية فى إطار استراتيجيات التنمية الشاملة .

وبناءً عليه ، يمكننا وضع مجموعة مقترحات أو تصورات مستقبلية ، يمكن أن تساهم في معالجة بعض أوجه الخلل في وضع كل من الموارد البشرية والتنمية السكانية .

1. تدعيم التوعية حول المسائل المتعلقة بالسكان .
2. يجب وضع سياسة سكانية تنطلق من الواقع وتعود بالفائدة المرجوة على السكان .
3. يجب أن توضع السياسة السكانية من قبل فنيين ومختصين في مجال السكان .
4. تدعيم التربية السكانية عن طريق وضع برامج خاصة في هذا المجال عبر دورات تدريبية .

المراجع :

1. السيد عبدا لعاطى السيد، علم اجتماع السكان ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 2006، ص364 .
2. السيد عبدا لعاطى السيد ، المرجع السابق ، ص367 .
3. حسن الساعاتي ،عبدالحميد لطفى ،دراسات في علم السكان ،دار المعارف ، القاهرة ،1971، ص95.
4. على مصطفى الشريف ،الوضع السكاني وسياسات التعامل مع المسألة السكانية ، وقائع المؤتمر حول السكان والتنمية ، مجلة الدراسات العليا ، 2004 ، ص340 .
5. جوزيف ستايكوس ، السياسات السكانية والإنماء ، الإطار السكاني ، اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا ، الأمم المتحدة ، بيروت ، 1978 ، ص 324 .
6. أحمد خليفى ، السياسات السكانية والتحول الديموغرافي في العالم الثالث ، 1987، ص34.
7. حنا رزق ، السياسة السكانية في الدول العربية ، دراسات سكانية ، المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة ، العدد 34، يوليو 1976، ص3 .

8. وزارة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد ،النتائج النهائية للمسح الوطنى للسكان ،2012.

9. ملخص أهم نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة 2012 ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، من خلال فلاح خلف الربيعي ، إمكانيات التوافق بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل الليبي ، مؤتمر تخطيط التعليم والتدريب بين الواقع واحتياجات سوق العمل ، طرابلس ، 2008 .

10. غريب محمد سيد وآخرون ، السكان والمجتمع ، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ،1998، ص 22.

11. . خليل احمد اسماعيل ، السياسة السكانية وتوزيع السكان ، دار الشروق ، عمان ،2000، ص73.

12. جوزيف ستايكوس ، السياسات السكانية والإنماء ، مرجع سبق ذكره ، ص 340 .

13. التقرير الوطني الأول لحالة السكان في ليبيا ،2010 ، ص101 .

14. .وزارة التخطيط، مصلحة الاحصاء والتعداد ، النتائج النهائية للمسح الوطني للسكان ،2012، ص3 .

15. التقرير الوطني الأول لحالة السكان في ليبيا ، مرجع سبق ذكره ، ص138 .

16. التقرير الوطني الأول لحالة السكان في ليبيا ، المرجع السابق ، ص139 .